ما لا يقل عن 131469 ما بين معتقل ومختفٍ قسرياً لدى النظام السوري منذ آذار 2011 وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان

تصريحات المبعوث الروسي الخاص إلى سوريا تهدف إلى تشويه ملف المعتقلين والمختفين قسرياً لدى حليفه النظام السوري

الخميس 30 كانون الأول 2021

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

R211220

المحتوى

أولاً: توثيق حوادث الاعتقال عملية معقدة وشاقة بسبب ممارسات النظام السوري البربرية.....2

ثانياً: حصيلة ضحايا الاعتقال التعسفي/الاحتجاز والاختفاء القسري في سوريا منذ آذار/ 2011.....3

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات.....5

أولاً: توثيق حوادث الاعتقال عملية معقدة وشاقة بسبب ممارسات النظام السوري البربرية:

في 22/ كانون الأول/ 2021 صرح المبعوث الروسي الخاص إلى سوريا ألكسندر لافرنتييف خلال حديث مع موفدة تلفزيون سوريا ضمن الجولة الـ 17 من محادثات مؤتمر أستانا "**إن عدد المعتقلين في سوريا وهو 980 ألف لا يمكن أن يكون معقولاً نظراً لعدد السجون الموجودة في سوريا**"، ونعتقد في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن هذا التصريح يهدف إلى ضرب مصداقية ملف المعتقلين والمختفين قسرياً لدى النظام السوري، فقد مارست روسيا على مدى عشر سنوات دور محامي الشيطان في الدفاع عن النظام السوري وتبرير جميع انتهاكاته أو نفيها.

يجب على المبعوث الروسي وغيره الاستناد إلى البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة أو المنظمات الحقوقية التي تمتلك قواعد بيانات مبنية وفقاً لمنهجية واضحة تم العمل عليها على مدى قرابة إحدى عشرة سنة، فخلف كل شخص عائلة وأصدقاء ما زالوا ينتظرون الكشف عن مصيره وإطلاق سراحه، وقد عمل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان على توثيق حالات الاعتقال التعسفي التي قام بها النظام السوري والميليشيات التابعة له، والتي تتمُّ من دون مذكرة قضائية، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التَّعسفي ويتحول معظم المعتقلين إلى مختفين قسرياً، وكان الأجدر بالمبعوث الروسي أن يطالب النظام السوري ووزارة الداخلية التابعة له بنشر قوائم بأسماء المواطنين السوريين المعتقلين لديها، حيث لا توجد أية بيانات أو قوائم منشورة صادرة عن النظام السوري ومؤسساته، وهذا ما عقَّد من مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق عمليات الاعتقال التعسفي، والتي هي أقرب ما تكون إلى عمليات خطف.

وقد بنينا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 قاعدة بيانات خاصة بتوثيق عمليات الاعتقال والاختفاء القسري ضمن برنامج إلكتروني خاص قام قسم تكنولوجيا المعلومات بتصميمه ويعمل على تطويره بشكل دوري، وقد خصصنا ضمن البرنامج عدة بنود أساسية لتوثيق حالة/حادثة الاعتقال كالمعلومات الأساسية للضحية ومعلومات عملية الاعتقال ومن ثم تتبع مصير المعتقل (الاختفاء القسري، ضحية تعذيب، إفراج، غير معروف، الأحكام) وغيره من كافة ما نتمكن من الحصول عليه حول كل حالة/حادثة، وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع حالات الاعتقال بحسب المحافظة التي وقعت فيها حادثة الاعتقال، وبحسب المحافظة التي ينتمي إليها المعتقل أيضاً، الجنس، الاختصاص، الجهة التي قامت بالاعتقال، وغيره من العديد من التصنيفات التي تمكننا من فرز وتحليل البيانات وفق ما نحتاج إليه ضمن التقارير التي نصدرها.

وعلى مدى قرابة عشر سنوات نصدر تقريراً شهرياً يعرض عمليات الاعتقال التعسفي التي سجلناها في كل شهر على يد أطراف النِّزاع والقوى المسيطرة في سوريا، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التَّعسفي والاحتجاز، التي وثقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وتوزُّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة، وقد بلغ عدد التقارير التي أصدرناها عن قضية الاعتقال التعسفي/ الاحتجاز قرابة 100 ما بين تقرير شهري ومواضيعي، إضافة إلى مئات الأخبار اليومية عن حوادث الاعتقال.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التَّعسفي، مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليَّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسُّفي والاختفاء القسري، ويقوم فريق قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل يومي:

- بتسجيل حالات الاعتقال/ الاحتجاز/ التعذيب التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين (ناجون من الاعتقال). ويُجري الفريق عمليات تحديث يومية لبيانات حالات الاعتقال/ الاحتجاز والاختفاء القسري والإفراج بحسب المعلومات التي جرى التحقق منها عن حالة الشخص، ثمَّ يقوم بمحاولات كثيفة للتَّواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرَّبين منهم؛ بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلِّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التَّعقيد.
- وتتمُّ مقاطعة المعلومات الواردة من عدّة مصادر وتسجيلها في قاعدة البيانات، ويستمر فريق قسم المعتقلين بمتابعة أية معلومات جديدة حول المعتقل أو مكان وجوده أو الظروف التي تُحيط به عن طريق الاستمرار في التواصل مع أهل المعتقل أو المقرَّبين منه، إضافة إلى مقابلة ناجين من الاعتقال/ الاحتجاز وتسجيل إفاداتهم حول ظروف اعتقالهم، والانتهاكات التي تعرضوا لها، ومَن شاهدوا ضمن المعتقلات.
- ويعمل فريق قسم المعتقلين على تحديث قاعدة البيانات باستمرار عن المعتقلين الذين تمَّ الإفراج عنهم حسب توافر المعلومات. وتحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة لتوثيق معتقل لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.

ثانياً: حصيلة ضحايا الاعتقال التعسفي/الاحتجاز والاختفاء القسري في سوريا منذ آذار/ 2011:

بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ ما لا يقل عن 149862 شخصاً بينهم 4931 طفلاً، و9271 سيدة لا يزالون قيد الاعتقال أو الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2021. يتوزعون بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

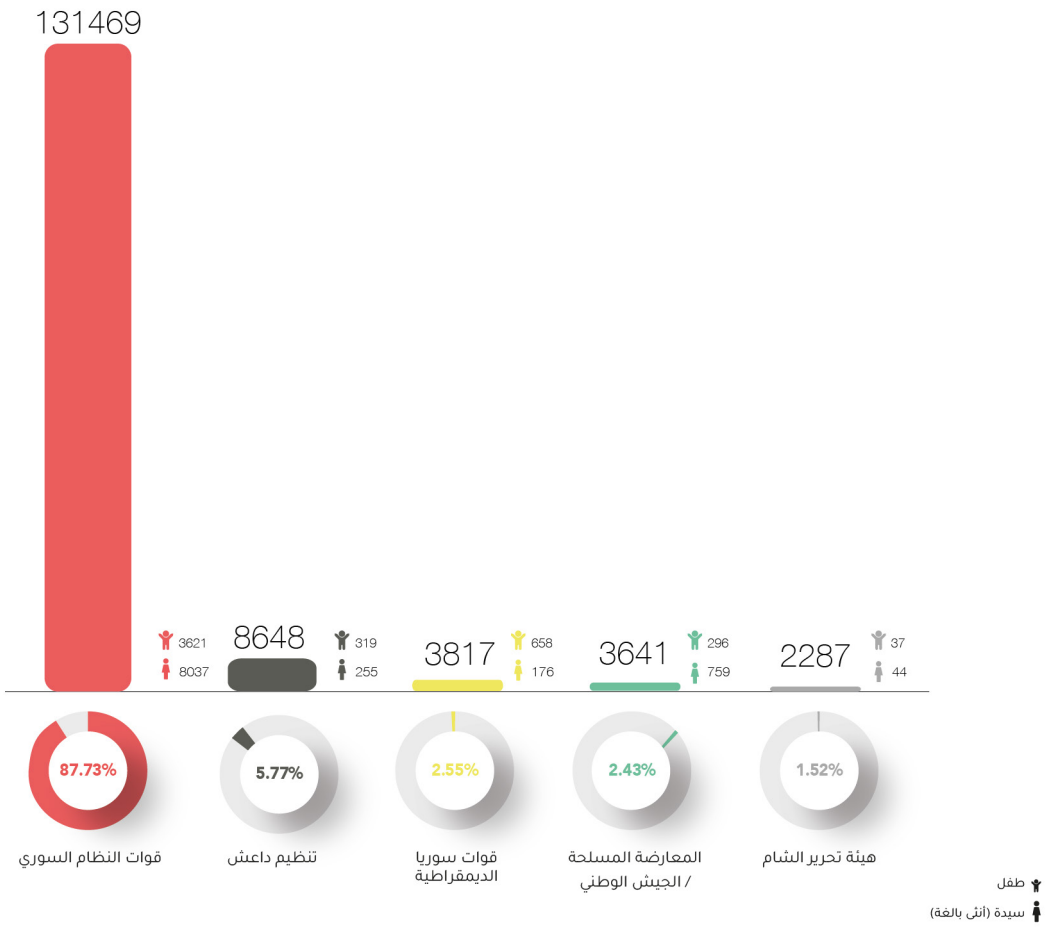

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)[1] : 131469 بينهم 3621 طفلاً و8037 سيدة (أنثى بالغة)

باء: تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 8648 بينهم 319 طفلاً و255 سيدة (أنثى بالغة)

تاء: هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة)[2] : 2287 بينهم 37 طفلاً و44 سيدة (أنثى بالغة)

ثاء: المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني[3] : 3641 بينهم 296 طفلاً و759 سيدة (أنثى بالغة)

جيم: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 3817 بينهم 658 طفلاً و176 سيدة (أنثى بالغة)

وقد بلغت حصيلة المختفين قسرياً وفق قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 102287 شخصاً بينهم 2405 طفلاً، و5801 سيدة لا يزالون قيد الاختفاء القسري على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى آب/ 2021، يتوزعون بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:

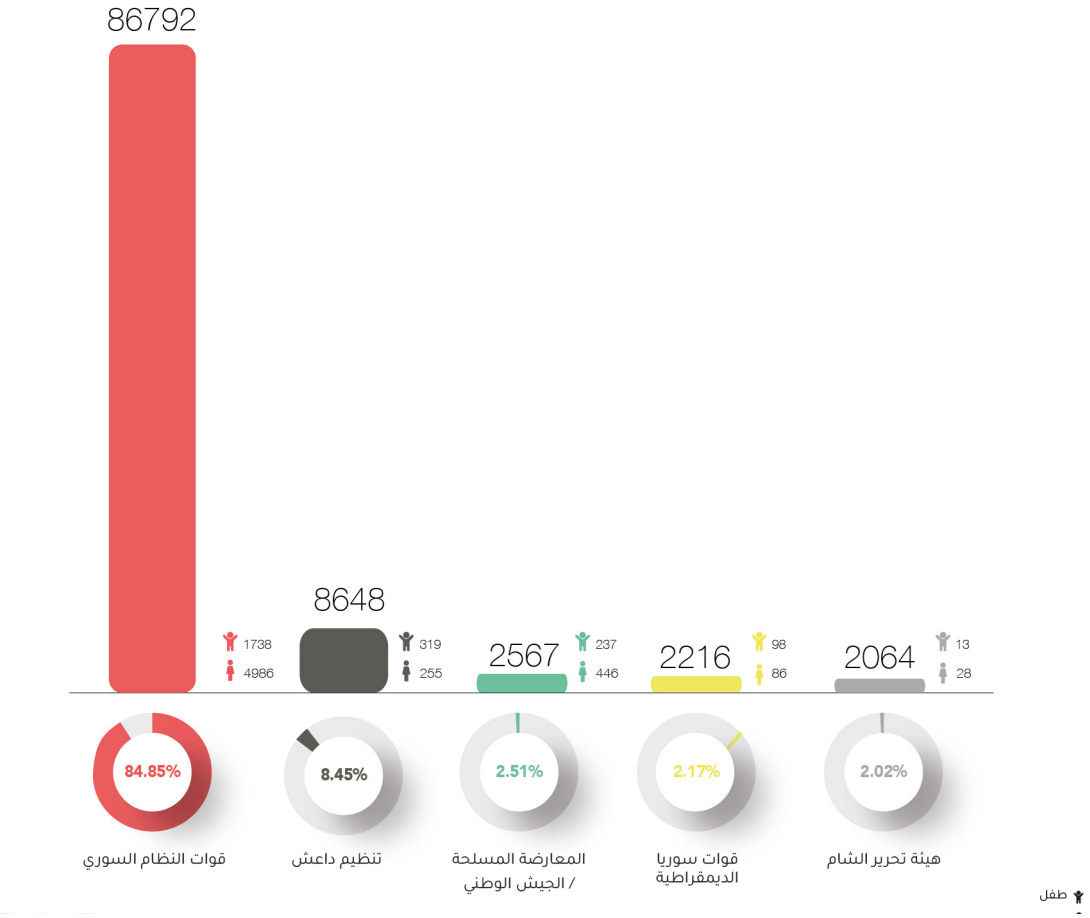

[1] نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية ترتكز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد، هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس، فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقتصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.
وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

[2] المصنفة إرهابياً بحسب الأمم المتحدة

[3] جميع فصائل المعارضة المسلحة: جميع الفصائل التي نشأت منذ عام 2011 في أحياء ومناطق متعددة في سوريا، الكثير منها لم يعد موجوداً، كما أن الكثير منها لم يتبع لقيادة مركزية، مع نهاية عام 2017 تأسس الجيش الوطني وتجتمع تحته فصائل المعارضة المسلحة التي بقيت موجودة حتى تأسيسه.

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 86792 بينهم 1738 طفلاً و4986 سيدة (أنثى بالغة)

باء: تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 8648 بينهم 319 طفلاً و255 سيدة (أنثى بالغة)

تاء: هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 2064 بينهم 13 طفلاً و28 سيدة (أنثى بالغة)

ثاء: المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 2567 بينهم 237 طفلاً و446 سيدة (أنثى بالغة)

جيم: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 2216 بينهم 98 طفلاً و86 سيدة (أنثى بالغة)

وقد كررنا بشكل دائم أنَّ هذه الحصيلة لا تمثل سوى الحد الأدنى من حوادث الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي تمكن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تسجيلها وفق المعايير المعتمدة، وأن الواقع ينضوي على آلاف الحالات والحوادث التي لم نتمكن من توثيقها نطرا للصعوبات والتعقيدات التي نواجها منذ عام 2011 حتى الآن، ومن أبرزها:

1. خوف كثير من الأهالي من التَّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرِّضهم لمزيد من الخطر والتَّعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات.
2. فقدان ثقة المجتمع السوري من جدوى التعاون في عمليات التوثيق، والسبب الرئيس وراء ذلك هو فشل المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها في الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم).
3. لا يقوم أحد من أطراف النزاع والقوى المسيطرة بإتاحة أي سجل عام للمجتمع يُظهر أماكن وجود المعتقلين/ المحتجزين وأسباب اعتقالهم، ولا ما هي الأحكام القضائية التي صدرت بحقهم، بما في ذلك عقوبة الإعدام، ولا تعلم الغالبية العظمى من الأهالي مصير أبنائها، فالغالبية العظمى كما أشرنا في جميع التقارير التي أصدرناها عن المعتقلين قد تحولوا إلى مختفين قسرياً، وقد تحدثنا بشكل تفصيلي عن ظاهرة الاختفاء القسري ومعاناة الأهالي وخاصة الأطفال في تقارير عديدة.

أخيراً، لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال السياسية على خلفية الحراك الشعبي والنِّزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

ثالثاً: استنتاجات وتوصيات:

- تعُتبر قضية المعتقلين والمختفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكَر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية - شباط 2016، الذي أوردَ "تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال"، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا، كما لم تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة كافة مراكز الاحتجاز بشكل دوري وهذا يُشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

- تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنَّ النظام السوري لم يفي بأيٍّ من التزاماته في أيٍّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التَّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنَّه أخلَّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرَّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونَ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تُهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوَّل 68.25 % من إجمالي المعتقلين إلى مختفين قسرياً ولم يتم إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرَّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال. كما انتهك النظام السوري الحق في الحرية المنصوص عليه في المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال ممارسة واسعة النطاق للاعتقالات التعسفية وغير القانونية.

<u>توصيات:</u>

إلى النظام الروسي:

- مطالبة حليفه النظام السوري بالكشف عن مصير قرابة 87 ألف مختفٍ قسرياً، والإفراج الفوري عن عشرات آلاف المعتقلين تعسفياً والموقوفين والذين انتهت محكومياتهم والتوقف عن عمليات التعذيب المتوحشة.

إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والأطراف الضامنة لمحادثات أستانا:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتَّقدم في عملية الكشف عن مصير قرابة 102 ألف مختفٍ في سوريا، 85 % منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضَّغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ منَ التَّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسَّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصَّليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي تهمُّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التَّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.
- دعم المنظمات العاملة في توثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب ودعم مسار المحاسبة وآلياتها، ودعم المنظمات العاملة في برامج إعادة تأهيل الضحايا.

إلى مجلس الأمن الدولي:

- لا بدَّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍّ للاختفاء القسري.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org